

## الاختيارات النحوية عند محمد صالح الفارسي من خلال كتاب "الفتوحات النحوية شرح متن الأجرومية"

حمود بن عامر بن ناصر الصوافي

أستاذ زائر في جامعة نزوى بسطنة عمان

Ha.mood.11@hotmail.com

### الملخص:

حاول هذا البحث أن يكشف اختيارات وترجيحات محمد صالح بن محمد علي الفارسي، العماني، من خلال كتاب: "الفتوحات النحوية شرح متن الأجرومية".

بدأ الباحث بذكر إمامة مختصرة عن الشارح، ثم عرّج على موضوع البحث.

وبيّن في البحث أن صاحب الفتوحات النحوية شارح نص الأجرومية هو: محمد صالح بن محمد بن علي بن عبد الغفور الفارسي، نسبة إلى بلاد فارس مستقر آبائه، العماني الإقامة والوطن، انتقل بعدها محمد صالح لنهل العلم واكتسابه إلى أماكن متعددة؛ بداية من فارس، ثم البصرة، ثم القاهرة، ثم حظ رحاله في عمان. شهد له أساتذته بالعلم والكفاية فأهله كل ذلك بأن يتقلد المدرسة الشافعية في مسقط.

قام محمد صالح بشرح الأجرومية شرحا مختصرا في كتاب سماه: "الفتوحات النحوية شرح متن الأجرومية"؛ تيسيرا على الطلاب، وتبيينا لما أشكل، وإيضاحا لما غمض، وترجيحا لما رآه حسنا.

وقد بدا من خلال البحث أن الشارح لم يكتف بنقل وشرح الأجرومية بل صاحب ذلك اختيارا لبعض الأقوال التي تنوعت من موافقة للمصنف، أو الجمهور، أو المذهب البصري، أو الكوفي. فلم يلتزم في اختياراته بمذهب معين، أو فصيل واحد بل تعددت مشاربه وتباينت انتقائه إلا أنه غلبت عليه النزعة البصرية خلافا للمصنف صاحب الأجرومية الذي غلبت عليه النزعة الكوفية.

**الكلمات المفتاحية:** الاختيارات النحوية، محمد صالح، شرح متن الأجرومية

**Abstract:**

This research attempts to reveal the choices and hypotheses of Muhammad Saleh bin Muhammad Ali al-Farsi, the Omani, through the book: "The grammatical expositions of the explanation of the Agrium."

The researcher began by mentioning something short about Al-Sharih, and then he talked about the subject of the research.

In the research the owner of the Agrium is: Muhammad Saleh bin Mohammed bin Ali bin Abdul Ghafoor al-Farisi, relative to Persia the place of his fathers, Omani residence and homeland.

Mohammed Saleh explained the agrarian explanation briefly in a book he called: "grammatical conquests Explain the board of Agromy"; to facilitate the students, and to clarify what I form, and clarification of what is blink, and a victory for what he saw well.

It seems through the research that the narrator did not just explain the Jerome but some of the sayings, and varied his words of consent to Ibn Agrum, or the public, or the doctrine of visual or Kufi. He did not adhere to his choice of a particular doctrine, but it varied in weight, but it was dominated by the introduction of the doctrine of visual contrast to the owner of the Agrium, which dominated the introduction of the Kufi doctrine.

**Keywords:** The grammatical expositions, Muhammad Saleh, explanation of the Agrium

### مقدمة:

اهتم علماء العرب والمسلمين بالنحو، وأولوه عناية خاصة؛ حتى ظن الناس أن النحو فخر كل فخر، وزاد من لا زاد له، وأن العربية تختصر فيه فقط. لذلك لا تعجب إن رأيت عدد كتب النحو كثيرة، وإقبال العلماء عليه في كل عصر ومصر لا يكاد ينقطع البتة، منذ الخليل وسيبويه إلى يومنا هذا. وربما كُتِبَ لبعض كتب النحو الظهور والاشتهار دون غيرها؛ لما امتاز بها أصحابها من حسن أسلوب العرض، وجمال المنهج، وجودة في التقسيم والتبويب. ولا أخالنا نجد كتابا كتب له القبول والانتشار ونال من الحظوة ما نال كتاب "ابن آجروم" في خلاصته المسماة "الأجرومية" (الحفظي، ٢٠١٧، ٩)، فقد صاغها بعبارة لطيفة، وأسلوب جزيل، وكلمات وجيزة، جعلت العلماء يقبلون عليه بشره واحتفاء، ما بين مطوّل، ومختصر، مُعرب، ومبين، مرجّح ومختار. ومن أولئك الذين تسنّموا شرف العناية بهذه الخلاصة محمد صالح الفارسي العماني، شرح هذه المنظومة باختصار وأضاف إليها مبيّنا، ومعربا، ومرجحا، فلم يكتف بتبعية المؤلف بل خالفه أحيانا، ووافقه في تارات أخرى، وقد أحببنا من خلال هذا البحث أن نوضّح اختيارات الشارح، وما تبناه من أقوال.

### مشكلة الدراسة:

هل للشيخ الفارسي في كتابه الفتوحات النحوية شرح متن الأجرومية ترجيحات واختيارات بعيدة عن تبني المذهب الواحد أو الأخذ بمذهب الجمهور؟

### أسئلة البحث:

ما هي آراء الشيخ الفارسي في كتابه الفتوحات النحوية؟ وما مدى قربيه من رأي الجمهور؟ وهل وافق في شرحه المذهب البصري السائد عند أغلب النحاة؟ وما مدى بعده أو قربيه من المذهب الكوفي؟

### أهداف الدراسة:

- التعريف بشخصية الشيخ محمد صالح الفارسي المغمورة، ومدى سعة علمه في النحو، وقدرته على الترجيح والاستنباط.

- التوضيح أن اختلاف العلماء وتعدد آرائهم في المسألة الواحدة دليل قوة في اللغة.

- الحجة لمن ملك الدليل، وعرف طريقة تقديمه؛ لذلك لا مساومة في العلم عند العلماء الحقيقيين فقد تشرح كتابا وتخالف رأي مؤلفه.

#### أهمية البحث:

معرفة طرق تعامل العلماء السابقين مع النصوص المختلفة، ومحاولة الترجيح والاختيار على حسب المنهج، وليس المذهب والهوى والسائد.

#### - المنهج:

استخدم الباحث المنهج الوصفي مستقريا، ومقارنا بين آراء الفارسي وآراء الجمهور والمذهب البصري والكوفي.

#### التعريف بالشارح:

هو محمد صالح بن محمد بن علي بن عبدالغفور الفارسي(الفارسي، ١٨٦٣، ١) الشافعي العماني، ولد بالبصرة (المعيني، اتصال، ٢٠١٧)، ثم رجع إلى مستقره وبلدته: "رَمْكَان" من "جزيرة القسم"، في بلاد فارس، أخذ العلم في بداية مسيرته من والده الشيخ محمد بن علي الفارسي الذي كان مدرسا في إحدى المدارس الشافعية بالبصرة، ثم درّس على يد مشايخ عصره في جزيرة القسم، ثم ارتحل إلى مكة المكرمة- حرسها الله - ونهل من معين الشيخ: أحمد زيني دحلان (ت: ١٣٠٤هـ-١٨٨٦م)، ثم توجه إلى القاهرة عام (١٢٦٩هـ-١٨٥٣م) وتعلم على أيدي شيوخ الأزهر، وأكثر من أخذ منهم العلم شيخ الأزهر حينئذ: إبراهيم الباجوري (٢٧٧ت-١٨٦١م)، وعليه تخرج، وشاع صيته، وانتشر خبره.

ثم قصد أرض عمان الطيبة، فأهلته كفايته العلمية بأن يتقلد مشيخة مدرسة الشافعية الأولى ب(مغرب) عام (١٢٧٣هـ-١٨٥٧م) فقصده طلبة العلم من بقاع شتى؛ من الهند وفارس واليمن وحضرموت ومكة، وبقي مدرسا ومعلما ومفتيا ثلاثين عاما، خلف وراءه طلبة نجباء علماء منهم الشيخ حبيب بن يوسف الفارسي(المعيني، ٢٠١٥، ٣٤٨).

من آثاره العلمية:

- الفتوحات النحوية شرح متن الأجرومية.

- حاشية على الرسالة السمرقندية في الاستعارات لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي (الفارسي، ٢٠١٨، ٤٣)، دونها محمد صالح إبان دراسته في الأزهر، وزاد عليها بعض الفوائد (المعيني، اتصال، ٢٠١٨).

- فتاوى متناثرة، وجد بعض الباحثين نورا يسيرا منها (الفارسي، ٢٠١٨، ٤٣).

توفي عام (١٣٠٤هـ - ١٨٨٦م)، في المدرسة الشافعية، ودفن في قرية "مغب في العاصمة مسقط) (المعيني، ٢٠١٥، ٩٥).

منهج الشارح في الكتاب:

ينقل المؤلف نص الأجرومية كلمة كلمة، يليها شرح، وأحيانا جملة أو جملا يتبعها تعقيب وأمثلة، ولم يسهب في شرحه بل اقتصر على الأربعة والعشرين بابا للأجرومية، شرحها شرحا مبسطا، وأعرّب الأمثلة، وعرف بعض المصطلحات الواردة فيها، وأبواب الكتاب ما يأتي:

باب الإعراب، وباب معرفة علامات الإعراب (فصل المعربات)، وباب الأفعال، وباب مرفوعات الأسماء، وباب الفاعل، وباب المفعول الذي لم يسم فاعله، وباب المبتدأ والخبر، وباب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، وباب النعت، وباب العطف، وباب التوكيد، وباب البدل، وباب منصوبات الأسماء، وباب حكم المفعول به، وباب المصدر، وباب ظرف الزمان وظرف المكان، وباب الحال، وباب التمييز، وباب الاستثناء، وباب "لا"، وباب المنادى، وباب المفعول من أجله، وباب المفعول معه، وباب مخفوقات الأسماء.

اختياراته النحوية من خلال كتاب الفتوحات النحوية:

حاولت تتبع ترجيحات واختيارات المؤلف من خلال كتاب الفتوحات النحوية، وتبيين مواضع الاختلاف مع المصنف (ابن أجيروم)، أو غيره من النحاة.

١- تبع الشارح المصنف في اختيار مصطلح الخفض، فقال: "فَعْلَامٌ وَزَيْدٌ: اسْمَانِ لِذُحُولِ الْخَفْضِ فِيهِمَا" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢).

**والخفض عبارة الكوفيين-** كما صرّح بذلك طائفة من النحاة، يقول السيوطي (ت: ٩١١هـ/١٥٠٥م): "وهو أنا استفدنا من مقدمته (أي المصنف) أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو؛ لأنه عبّر بالخفض، وهو عبارتهم" (السيوطي، د. ت، ١/ ٢٣٨).

ويقول الكفراوي: (ت: ١٢٠٢هـ/١٧٨٨م) أحد شراح الأجرومية: "والخفض عبارة الكوفيين، والجر عبارة البصريين" (الكفراوي، ٢٠٠١، ٢٠).

ولا يمكن الجزم بتبني الشارح مصطلح الكوفيين؛ لكونه استعمل المصطلح البصري أيضا في مواضع أخرى من شرحه فيقول: "خَلَا: حَرْفُ جَرٍّ، وَزَيْدٌ مَجْرُورٌ بِـ"خَلَا"، وَعَلَامَةٌ جَرِّهِ كَسْرُ آخِرِهِ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٩).

٢- رجع الشارح أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور في مثل قولك: زيد في الدار، هو اسم الفاعل، كائن أو مستقر، وهذا هو قول الأخفش (ت: ٢١٥هـ/٨٣٠م)، وانتصر ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ/١٤٥١م) في التسهيل له (ابن مالك، د. ت، ١/ ٣٣٥).

علما بأن خلافا طويلا وقع في المسألة، فقد ذهب الكوفيون والفراء (ت: ٢٠٧هـ-٨٢٢م)، إلى أنه لا يوجد تقدير في نحو: "زيد عندك"، وأنه منصوب بمخالفته المبتدأ، وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ-٩٠٤م) من الكوفيين إلى أنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر؛ لأن الأصل في قولك: "أمامك زيد" حل أمامك محل الفعل، فبقي منصوبا على ما كان عليه، بيد أن البصريين ذهبوا إلى وجوب وجود متعلق لهما وهو كائن أو استقر (الأنباري، ٢٠٠٣، ٣/ ١١٢١).

وقد أجاز قوم منهم ابن مالك أن يكون ذلك المحذوف اسما أو فعلا؛ نحو: كائن أو استقر؛ فإن قدرت كائنا كان من قبيل الإخبار بالمفرد، وإن قدرت استقر كان من قبيل الإخبار بالجملة (ابن عقيل، ٢٠٠٠، ١/ ١٩٨).

ورجح السامرائي: إذا أريد الحدوث قدر "فعل" بحسب الزمن، وإذا أريد الثبوت قدر "اسم" فإذا قلت: القط كالنمر قدرت اسما ولا يصح أن تقدر فعلا (السامرائي، ٢٠٠٩، ١/ ١٧٥).

٣- ذهب المصنف إلى أن الإعراب حركة وحرف تبعاً للكوفيين، وسار على نهجه الشارح، ولم يذكر إنابة الحروف عن الحركات فقال: " قِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحَرَكَاتِ أَيْ وُجُودًا وَعَدَمًا فَيَشْمَلُ السُّكُونَ. وَقِسْمٌ يُعْرَبُ بِالْحُرُوفِ أَيْ وُجُودًا وَعَدَمًا فَيَشْمَلُ الْحَدْفَ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٧).

٤- جاء في كتاب الإيضاح: " اختلف العلماء في الإعراب أحركة أم حرف فذهب البصريون إلى أن الإعراب دال على المعاني، وأنه حركة داخلية على الكلام، وعند الكوفيين أن الإعراب يكون حركة وحرفاً فإذا كان حرفاً قام بنفسه، وإذا كان حركة لم يوجد إلا في حرف" (الزجاجي، ١٩٩٦، ٧٢).

٤- ذهب الشارح إلى أن الفعل الماضي مبني على الفتح في جميع أحواله، تبعاً للمصنف (ابن آجروم، ٢٠٠٦، ١١) وجمهور العلماء. فقال " ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ الظَّاهِرِ، وَرَمَى: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى فَتْحٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ، مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعَدُّرُ، وَضَرَبْتُ: فِعْلٌ وَقَاعِلٌ، ضَرَبَ: فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِهَا اسْتِنْعَالُ الْمَحَلِّ بِالسُّكُونِ الْعَارِضِ كَرَاهَةِ تَوَالِي أَرْبَعِ مُتَحَرِّكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَّاحِدَةِ، وَالتَّاءُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٨).

خلافاً للقول الآخر الذي تبناه اليوم الكثير؛ لسهولة ووضوحه، وهو أن الفعل الماضي يبني على الفتح ما لم تتصل به ضمائر الرفع المتحركة أو واو الجماعة، جاء في كتاب النحو الوافي " يبني الفعل الماضي على السكون إذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحركة؛ وهي: تاء الفاعل، "قمت"، وناء الفاعلين، "أرسلنا"، ونون النسوة، "قُرْنَ"، وأما إذا اتصلت به واو الجماعة فيبني على الضم، مثل: "قاموا". وقيل يبني الفعل الماضي في جميع أحواله على الفتح سواء كان ظاهراً أو مقدرًا؛ فإذا اتصلت به ضمائر الرفع المتحرك أو واو الجماعة أو كان آخره حرف علة فيبني على الفتح المقدر، وإذا لم تتصل به ضمائر الرفع ونون النسوة وتاء الفاعل ولم يكن آخره معتلاً فيبني على الفتح الظاهر (عباس، ٢٠٠٤، ٩٣ / ١).

٥- ذهب المصنف إلى أن فعل الأمر مجزوم صورة، ولم يعقب الشارح بدايةً على هذا القول، فيقول في ذلك "والأمر مجزوم صورةً أبداً، نحو: اضربْ واضرباً واضربوا واضربي...". إلا أنه أشار في عدة مواضع إلى تبنيهِ قول البصريين، لا سيما في الإعراب، فقال في موضع: "أقبل: فعل أمر مبني على السكون وفاعله مُستترٌ وجوباً تقيده أنت" (الفارسي، ١٨٦٣، ٩).

فالكوفيون يرون فعل الأمر معرباً مجزوماً بلام الأمر مقدره، وهو عندهم مقتطع من المضارع؛ فأصل (قم) لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة للفرق ما بين المضارع والأمر، ثم أتوا للأمر بهمزة الوصل من أجل النطق بالساكن، أما البصريون فذهبوا إلى أن فعل الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه (الأشموني، ٢٠٠٣، ٩٦/١).

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في الإعراب؛ فمن قال إن الإعراب أصل في الأسماء، فرع في الأفعال، ذهب إلى أنه مبني على الأصل، ولا مقتضى لإعرابه؛ وهو رأي البصريين، ومن ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال؛ ذهب إلى أنه معرب إذ لا مقتضى لبنائه؛ وهو رأي الكوفيين (علوش، دبت، ٣٩).

أما شرح الأجرومية؛ فيقول الكفراوي (ت: ١٢٠٢هـ-١٧٨٨م): "يعني أن فعل الأمر مبني على السكون دائماً إما لفظاً؛ نحو: اضرب زيدا... وإما تقديراً للتخلص من الساكنين" (الكفراوي، ٢٠٠٢، ٦٠).

ويقول الحسني (ت: ١٢٢٤هـ، ١٨٠٩م): "أي: مبني على السكون، وفي عبارته تجوز؛ لأن الجزم من ألقاب الإعراب، والسكون من ألقاب البناء؛ كالفتح والكسر، والضم، وألقاب الإعراب: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم؛ فيقال: مبني على الضم، أو على الفتح، أو على الكسر، أو على السكون، كما يقال في المعرب: معرب بالرفع، أو النصب، أو الخفض، أو الجزم... هذا؛ وكون الأمر مبنيًا هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام الأمر؛ لأنه مقتطع منه" (الحسني، ٢٠٠٧، ٨٧).

ويقول أبو الريح: "ويرى الكوفيون من علماء النحو أن فعل الأمر لا يعتبر قسما مستقلا من أقسام الأفعال، ويعتبرونه تابعا للفعل المضارع، والمصنف تأثر بهذه المدرسة الكوفية النحوية؛ وهو قول مرجوح" (أبو الريح، ٢٠٠٣، ١٤٩).

ويقول ماهر علوش: "إطلاق المصنف عبارة الجزم - وهو من ألقاب الإعراب - فيه موافقة لأهل الكوفة القائلين بأنه - أي: فعل الأمر - معرب مجزوم بلام أمر مقدر، خلافا لأهل البصرة القائلين بأنه مبني على السكون" (علوش، د.ت، ٣٩).

٦- ذهب المصنف إلى أن فعل المضارع مرفوع دائما، ولو اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون الإناء، فقد جاء في الفتوحات: "وَالْمُضَارِعُ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الأَرْبَعِ، يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: أَنْبَيْتُ، وَهُوَ مَرْفُوعٌ أَبَدًا لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ فَيَنْصِبُهُ أَوْ جَازِمٌ فَيَجْزِمُهُ.." (الفارسي، ١٨٦٣، ٨).

يلحظ أن الشارح لم يوافق المصنف في ذلك فيقول: "وَأَقْتُلَنَّ: فَعَلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِاتِّصَالِهِ بِنُونِ التَّوَكِيدِ النَّفِيَّةِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ وَالْفَاعِلِ مُسْتَنَبِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا، وَالنُّونُ: لِلتَّوَكِيدِ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٩).

يبدو أن المصنف تبع قول ابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ - ٩٥٨م) ومن تبنى قوله في مسألة كون الفعل المضارع مرفوعا وإن اتصلت به نون التوكيد ونون الإناء كما يظهر من كلامه.

وقد خالفه الشارح وسار على وفق مذهب الجمهور، يقول أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ - ١٣٤٤م) في الارتشاف: "والمضارع معرب إلا إذا اتصلت به نون الإناء؛ فالجمهور على أنه مبني خلافا لقوم منهم: ابن درستويه؛ فإنه زعم أنه معرب، وتبعهم السهيلي (ت: ٥٨١هـ - ١١٨٥م)، وإن اتصلت به نون التوكيد فتلاثة مذاهب؛ يفصل في الثالث: بين ما رفع بالنون فيكون معربا، وما لم يرفع بها فيكون مبنيا" (أبو حيان، ١٩٩٨، ٦٧٤/٢).

ويقول ابن عقيل(ت: ٧٩٦هـ-١٣٩٣م): " فعلم أن مذهبه (أي: ابن مالك) أن الفعل المضارع لا يبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد؛ نحو: هل تضربنَّ يا زيد، فإن لم تباشره أعرب؛ وهذا هو مذهب الجمهور، وذهب الأخفش(ت: ٢١٥هـ-٨٣٠م)، إلى أنه مبني مع نون التوكيد سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد" (ابن عقيل، ٢٠٠٠، ٤٢/١).

ويقول الأشموني(ت: ٩٢٩هـ - ١٤٦٤م): "ذهب الأخفش، وطائفة إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً، وأما نون الإناء فقال في شرح التسهيل: إن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال؛ فقد ذهب قوم منهم: ابن درستويه وابن طلحة(ت: ٥١٦هـ - ١١٢٢م) والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي"(الأشموني، ٢٠٠٣، ١٠١).

أما شراح الأجرومية، فيقول الحسني (ت: ١٢٠٢هـ-١٧٨٨م): "يعني أن المضارع يستمر إلى رفعه إلى وجود ناصب فينصبه، أو جازم فيجزمه"(الحسني، ٢٠٠٧، ٩٠).

ويقول أبو الريس: "يكون الفعل المضارع دائماً مرفوعاً بالضمة الظاهرة أو المقدرة أو بما ينوب عن الضمة، وهو حرف النون في الأفعال الخمسة، وهذا إذا لم يكن مسبوفاً بناصب ينصبه أو جازمٍ يجزمه"(أبو الريس، ٢٠٠٢، ١٥٤).

ويقول الحفطي: "أما قول المصنف وهو مرفوع أبداً... هذا الحكم هو الغالب فيه، وقد كان عليه أن يشير إلى أن المضارع قد يبنى، وذلك إذا اتصلت به نون النسوة أو نون التوكيد المباشرة"(الحفطي، ٢٠١٧، ١١١).

٧- رجح الشارح رأي البصريين في نواصب الفعل المضارع فعدها أربعة، والبقية بنيت على إضمار أن، فقد جاء في الفتوحات: "فَالنَّوْاصِبُ عَلَى طَرِيقَةِ الْكُوفِيِّينَ عَشْرَةٌ وَعَلَى طَرِيقَةِ الْبَصْرِيِّينَ الْأَرْبَعَةُ الْأُولَى لَا غَيْرُ"(الفارسي، ١٨٦٣، ٨).

لم يشر إليها أولاً إلا أنه من خلال الإعراب تبين أنه يتبنى الرأي البصري فقد جاء: "وَحَتَّى، نَحْوُ: "حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى" (سورة طه/٩١) وَإِعْرَابُ حَتَّى: حَرْفُ عَايَةٍ وَجَرٌّ، وَيَرْجِعُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِ"أَنْ" مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ حَتَّى وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتُحْ أَخْرَهُ، وَإِلَيْنَا: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ"يَرْجِعُ"، وَمُوسَى: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ. (الفارسي، ١٨٦٣، ٩).

يقول سيوييه: " اعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها؛ فتنبهها، لا تعمل في الأسماء كما أن حروف الأسماء التي تنصبها لا تعمل في الأفعال؛ وهي أن؛ وذلك قولك: أريد أن تفعل، وكي؛ وذلك: جنتك لكي تفعل، ولن ويقول كذلك: ( هذا باب الحروف التي تضر فيها أن؛ وذلك اللام التي في قولك: جنتك لتفعل، وحتى وذلك قولك حتى تفعل... وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى... اعلم أن إذن إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل أرى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك إذن أجيئك، و إذن آتيك... اعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن... اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء... اعلم أن ما انتصب بعد أو فإنه ينتصب على إضمار أن كما انتصب في الفاء والواو على إضمارها" (سيوييه، ١٩٩٨، ٥/٣).

ويقول الأهدل (ت: ١٢٩٨هـ-١٨٨٠م): "والنواصب التي تنصبه قسمان: قسم ينصب بنفسه؛ وهذا القسم متفق عليه عند البصريين والكوفيين، وقسم ينصب المضارع لا بنفسه بل بأن مضمره بعده إضماراً واجباً أو جائزاً... ولعل الذي سهل له ذلك إرادة الجمع بين قول البصريين... وقول الكوفيين" (الأهدل، ٢٠٠٩، ٤٦٠).

ويبدو أن المصنف يرى أن هذه النواصب تنصب بنفسها؛ كما يلحظ من كلامه، وملخص كلام شراح الآجرومية ما يأتي: يقول الحسني: "فهي عشرة من جهة التقريب؛ وهي على قسمين؛ فالأول: أربعة؛ وهي تنصب بنفسها: أن، ولن، وإذن، وكي، والثاني: ما ينصب بأن المضمره بعدها؛ وهي ستة: لام كي، لام الجحود، حتى، الفاء، الواو، أو. (الحسني، ٢٠٠٧، ٩٠).

ويقول ماهر علوش: "أجمل المصنف-رحمه الله تعالى-القول في هذه النواصب؛ فلم يبين فيها شيئاً، والحاصل أن منها ما ينصب بنفسه، ومنها ما ينصب بإضمار بعده، ومنها ما ينصب بالخلاف - أي مخالفة ما قبلها لما بعدها - وصنيعه هذا متردد بين أمرين، إما أنه يختار أنها تنصب بنفسها، وإما أنه نسب النصب إليها

اختصاراً وتقريباً لأذهان الطلبة المبتدئين، ورجح الثاني بعضُ شراح مقدمته، ولا ياباه الذوق، والأول قريب فلا بأس أن نبني عليه" (علوش، دبت، ٣٩).

٨- اختار رأي البصريين في إعراب قوله تعالى: " وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ " (الأنفال/٣٣): فقد قال: " وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ " (الأنفال/٣٣)، أو يَكُونُ الْمُنْفِيَّةُ بِـ " لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُعْجِرَ لَهُمْ " (النساء/١٣٧) وَإِعْرَابُهُ: مَا: نَافِيَةٌ، وَكَانَ: فِعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ، اللَّهُ: اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا، وَاللَّامُ: لَامُ الْجُودِ، وَيُعَذَّبُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ "أَنْ" مُضْمَرَةٌ وَجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجُودِ، وَعَلَامَةٌ نَصْبِهِ فَتُحْ أَخْرِهِ، وَقَاعِلُهُ مُسْتَرٌّ فِيهِ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، وَالْهَاءُ: مَفْعُولٌ بِهِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، وَالْمِيمُ: عَلَامَةٌ الْجَمْعِ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ خَبْرٌ كَانَ " (الفارسي، ١٨٦٣، ٩)، وقال في نسخة (ب من المخطوطة): " " والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كان والتقدير: مريدًا لتعذيبهم (الفارسي، دبت، ١٩٠٥).

جاء في كتاب الدر المصون (ت: ٧٥٦هـ-١٣٥٥) للحلي: "إمّا أن يكون محذوفاً وهو الإرادة كما يقدره البصريون أي: ما كان الله مريدًا لتعذيبهم، وانتفاء إرادة العذاب أبلغ من نفي العذاب، وإمّا أنه أكد باللام على رأي الكوفيين لأن كينونته فيهم أبلغ من استغفارهم فشتان بين وجوده عليه السلام فيهم وبين استغفارهم" (السمين، ١٩٨٧، ٥٩٨/٥).

٩- تبنى وجهة نظر الجمهور أن (إنما) حرف، وليست اسماً أو ظرفاً، فقال: "إذما: حَرْفٌ شَرْطٌ جَازِمٌ عَلَى الْأَصْح" (الفارسي، ١٨٦٣، ١١)، فقد جاء إذما أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف كـ "إن" عند سيبويه (ت: ١٨٠هـ-٧٩٦م)، وظرف عند المبرد (ت: ٢٨٦هـ-٨٩٩م) وابن السراج (ت: ٣١٦هـ-٩٢٨م) والفارسي (ت: ٣٧٧هـ-٩٨٦م). عملها الجزم قليل لا ضرورة. (ابن هشام، ١٩٧، ١٥٣/١).

١٠- ذهب الشارح تبعاً للمصنف أن كيفما يجازى بها، وهو قول الكوفيين، فقال: " وَكَيْفَمَا، نَحْوُ: كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَجْلِسُ " (الفارسي، ١٨٦٣، ١٢)، ذهب الكوفيون إلى أن كيف يجازى بها كما يجازى بمتى ما، وأينما، وما أشبهها؛ لأنها تشبه الكلمات المجازى بها في الاستفهام كأينما وغيرها.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجازى بها؛ لأنها نقصت على أخواتها، فجوابها لا يكون إلا نكرة بينما أخواتها تارة تجاب بالمعرفة وتارة بالنكرة وغيرها من الأدلة. (الأنباري، ٢٠٠٣، ٥٢٩/٢).

١١- عد الشارح (إذا) جازمة في الشعر فقط تبعاً للمصنف والجمهور، فقال: "وَأِذَا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً، نَحْوُ: [من الكامل] وَإِذَا تُصِيبُكَ خَاصَّةً فَتَحْمَلِ (الضبي، دت، ٣٨٥)، وَإِعْرَابُهُ: إِذَا: اسْمٌ شَرْطٍ جَازِمٌ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ، وَتُصِيبُ: فِعْلٌ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ، وَالْكَافُ: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَخَاصَّةً: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، فَتَحْمَلُ: الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي الْجَوَابِ، وَتَحْمَلُ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ لِأَجْلِ الرَّوِيِّ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَنَبَرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ جَزْمِ جَوَابِ الشَّرْطِ" (الفارسي، ١٨٦٣، ١٢).

يقول سيبويه: (ت: ١٨٠هـ-٧٩٦م)، "وسألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها؟ فقال: الفعل في (إذا) بمنزلته في (إذ) إذا قلت: أتذكر إذ تقول؟ فإذا فيما تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً ألا ترى أنك لو قلت: أتيتك إذا احمر البسر كان حسناً، ولو قلت: أتيتك إن احمر البسر كان قبيحاً فإن أبدأ مبهمة، وكذلك حروف الجزاء وإذا توصل بالفعل فالفعل في إذا بمنزلته في حين كأنك قلت: الحين الذي تأتيني فيه أتيتك فيه[...]. وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب. (سيبويه، ١٩٩٨، ٦٠/٣).

وجاء عن النحاس (ت: ٣٣٨هـ-٩٤٩م): ومن العرب من يجزم بـ(إذا)، بعد قوله تعالى: "وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ" [المنافقون/ ٤]، وإن كان الأكثر الرفع، والاختيار عند الخليل وسيبويه والفراء ألا يجزم بإذاً؛ لأن ما بعدها يدل على الحين، وما ورد في الشعر فهو من قبيل الاضطرار. (النحاس، ٢٠٠٦، ١١٥٤).

يقول الرضي (٦٨٦هـ-١٢٨٧م): "وأما إذ ما فهو عند سيبويه حرف كـ(إن) ولعله نظر إلى لفظة (ما) تدخل على (إذا) مع أن فيه معنى الشرط، وهي للمستقبل، وإن دخلت على الماضي كـ(إن)، ولا تصير جازمة معها، فكيف بإذ الخالية من معنى الشرط الموضوع للماضي؟! فإذا ما عنده غير مركبة.. قال المبرد: إذ ما باقية على اسميتها و(ما) كافة لها عن طلب الإضافة، مهيئة للشرط والجزم" (الرضي، دت، ٩٥/٥).

أما شرح الأجرومية؛ فيقول السنهوري (ت: ٨٨٩هـ-٤٨٤م): "وأما إذا فالجزم بها خاص بالشعر كما قال المؤلف في بعض نسخه، وهذا إذا لم يكن معها ما... فإن كان معها ما قال بعضهم: جزمت مطلقاً والمشهور اختصاصه بالشعر".

ويقول الكفراوي: " إذ ما: وهي موضوعة للدلالة على تعليق الجواب على الشرط ك(إن)، ولذا كانت حرفا على الأصح". (الكفراوي، ٢٠٠١، ٧٤)، وقال أبو الريس: "(إذ ما) على الأصح حرف يفيد الشرط... ولا بد من وجود (ما) مع (إذ) فهي وحدها لا تجزم ولا تفيد الشرط" (أبو الريس، ٢٠٠٣، ١٨٥).

١٢- عدّ المرفوعات تبعا للمصنف سبعة. جاء في الفتوحات: " الْمَرْفُوعَاتُ سَبْعَةٌ، وَهِيَ: الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْمُبْتَدَأُ وَخَبْرُهُ، وَاسْمُ كَانَ، وَاسْمُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَخَبْرُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالتَّابِعُ لِلْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ، وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ، وَالتَّبْدِيلُ" (الفارسي، ١٨٦٣، ١٢).

بينما هي تصل إلى أكثر من ذلك، فقد عدّ ابن هشام في شذور الذهب المرفوعات عشرة؛ وهي: (الفاعل، نائب الفاعل، المبتدأ، الخبر، اسم كان وأخواتها، اسم أفعال المقاربة، اسم الحروف العاملة عمل ليس، خبر إن وأخواتها، خبر لا النافية للجنس، المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم" (ابن هشام، ٢٠٠٤، ٤٨٨).

١٣- عد المصنف المنصوبات خمسة عشر، ولم يذكر إلا أربعة عشر، ولم يعقب عليه الشارح بل سار على إثره، فقد جاء: " الْمَنْصُوبَاتُ خَمْسَةٌ عَشْرَ، وَهِيَ: الْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمُصَدَّرُ وَظَرْفُ الزَّمَانِ وَظَرْفُ الْمَكَانِ وَالْحَالُ وَالتَّمْيِيزُ وَالْمُسْتَنْتَنِي وَالْمُنَادَى وَخَبْرُ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا، وَاسْمُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، وَالْمَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ، وَالتَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ؛ وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَشْيَاءَ: النَّعْتُ وَالْعَطْفُ، وَالتَّوَكُّيدُ وَالتَّبْدِيلُ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٣).

يقول الكندي (ت: ١٣٣٧هـ-١٩١٨م): " إعلم أن المصنّف لم يعدّ من المنصوبات بعد قوله: خمسة عشر إلا أربعة عشر منصوباً كما ترى مع ما في كلامه من نظر؛ لأنّ ظرفي الزمان والمكان في الحقيقة هما واحدٌ فقط" (الكندي، ٢٠١٣، ٤٥٢).

١٤- رجع إعراب جملة يقول في قولهم: سمعت النبي [صل الله عليه وسلم] يقول في محل نصب حال، فيقول في ذلك: " وَسَمِعْتُ نَحْوُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ يَقُولُ، وَإِعْرَابُهُ: سَمِعْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ مِنْ أَخْوَاتِ ظَنَّ، وَالنَّبِيِّ: مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ مَنْصُوبٌ، وَيَقُولُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، وَفَاعِلُهُ مُسْتَنْتَرٍ جَوَازًا تَقْدِيرُهُ هُوَ، وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَهَذَا عَلَى رَأْيِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ فِي قَوْلِهِ: إِنَّ "سَمِعَ" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى

ما لَا يُسْمَعُ تَعَدَّتْ لِاثْنَيْنِ. وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالرَّاجِحُ أَنَّ جُمْلَةً يَقُولُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ [تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا، وَخَلْتُ عَمْرًا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ]. (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٠).

وقد وقع خلاف بين العلماء في (سمع)؛ فذهب الأخفش، وأبو علي الفارسي، وابن بابشاذ(٤٦٩هـ-١٠٧٧م)، وابن عصفور(ت: ٦٦٩هـ-١٢٧١م)، وابن الصائغ(ت: ٦٨٠هـ-١٢٨١م)، وابن أبي الربيع(ت: ٦٨٨هـ-١٢٨٩م)، وابن مالك(ت: ٦٧٢هـ-) إلى أنها إن دخلت على غير مسموع تعدت إلى اثنين كما أن ظن إن دخلت على غير مظنون تعدت إلى مفعولين، مثال ذلك: سمعت زيدا يتكلم، ف(زيدا) مفعول أول والجملة الفعلية مفعول ثان، وذهب الجمهور إلى أن (سمع) لا تتعدى إلى مفعولين؛ لأنها من أفعال الحواس وأن الجملة الفعلية بعدها تعرب حالا.(الصبان، ٢٠٠٣، ٤٨٤/٢).

يقول **الخطاب** (ت: ٩٥٤هـ-١٥٤٧م): "وعَدَّ صاحب الجرومية من هذه الأفعال الناصبة للمبتدأ والخبر (سمعت) تبعا للأخفش ومن وافقه... ومذهب الجمهور: أنها فعل متعد إلى واحد" (الرعي، ١٩٩٠، ١/٣٢٠).

١٥- **عَدَّ المصنف حروف العطف عشرة**، وهي: الواو، وَالْفَاءُ وَتَمَّ وَأَوْ وَأَمَّ وَإِمَّا وَبَلَّ، وَلَا، وَلَكِنَّ وَحَتَّى" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢١)، بينما عقب عليه الشارح، ورجح أنها تسعة حيث أسقط إما، فيقول في ذلك "وَإِمَّا [بِكسرة] الهمزة، نَحْوُ: اضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا، وَإِعْرَابُهُ: اضْرِبْ: فِعْلٌ أَمْرٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ وَقَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ، إِمَّا حَرْفٌ تَخْيِيرٌ، وَزَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ مَنْصُوبٌ، وَإِمَّا وَالْوَاوُ: زَائِدَةٌ، وَإِمَّا": حَرْفٌ عَطْفٍ، وَ"عَمْرًا": مَعْطُوفٌ عَلَى زَيْدٍ، وَالْمَعْطُوفُ عَلَى الْمَنْصُوبِ مَنْصُوبٌ، وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتْحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ وَالصَّحِيحُ أَنَّ الْوَاوَ عَاطِفَةٌ، وَ"إِمَّا": حَرْفٌ تَخْيِيرٌ كَالَّذِي قَبْلَهُ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢١).

إما عاطفة عند المصنف فتكون على ذلك الواو زائدة، وهو قول ابن هشام(ت: ٧٦١هـ-١٣٦٠م) وأكثر النحويين؛ فهي بمنزلة أو، وذهب يونس(ت: ١٨٢هـ-٧٩٨م) والفارسي وابن كيسان(ت: ٢٩٩هـ-) وابن مالك إلى أنها غير عاطفة (ابن هشام، ١٩٩٧، ١/١٠٨)؛ وذلك لدخول الواو عليها، فحرف العطف لا يدخل على حرف العطف، وهي تفيد التخيير؛ نحو: خذ من مالي إما درهما وإما ديناراً، والإباحة؛ نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، والتقسيم؛ نحو: الكلمة إما اسم وإما فعل، (ابن عقيل، ٢٠٠٠، ٢/٢١٥)، والإيهام؛ نحو: "وَآخَرُونَ مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"، والشك؛ نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو(ابن هشام، ١٩٩٧، ١/١٠٩).

١٦- ذهب الشارح إلى أن النكرة لا تؤكد مخالفا في ذلك الكوفيين، فقد جاء: " التَّوَكُّيدُ: تَابِعٌ لِلْمُؤَكَّدِ فِي رَفْعِهِ وَنَصْبِهِ وَخَفْضِهِ وَتَعْرِيفِهِ وَلَمْ يَقُلْ: وَتَنكِيرِهِ؛ لِأَنَّ النَّكْرَةَ لَا تُؤَكِّدُ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٢).

فيظهر أن الشارح تبع مذهب البصريين القائلين بمنع توكيد النكرة سواء كانت محدودة؛ كيوم، وليلة، وشهر، أو غير محدودة؛ كوقت، وزمن، وذهب الكوفيون، واختاره ابن مالك إلى جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة؛ نحو: صمْتُ شهرًا كُلَّهُ، وقد ورد عن العرب: [من الرجز]: (تحملني الذلفاء حولاً أكتعاً) (ابن منظور، دبت، ٢٠/١٣)؛ بتوكيد الحول ابن عقيل، ٢٠٠٠، ٢/١٩٥).

١٧- تبع الشارح المصنف في استعمال مصطلح المصدر بدلا من المفعول المطلق، فقد جاء في الفتوحات: " المصدر: نَحْوُ: ضَرَبَ، يَضْرِبُ، ضَرْبًا، وَهُوَ قِسْمَانِ: لَفْظِيٌّ، وَمَعْنَوِيٌّ، فَإِنْ وَاقَفَ لَفْظُهُ لَفْظٌ فِعْلُهُ فَهُوَ أَيْ الْمَصْدَرُ لَفْظِيٌّ، نَحْوُ: قَتَلْتُهُ قَتْلًا، وَإِعْرَابُهُ: قَتَلْتُهُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ وَمَفْعُولٌ، وَقَتْلًا: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ فَتَحَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي آخِرِهِ، وَإِنْ وَاقَفَ لَفْظُهُ مَعْنَى فِعْلِهِ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٦).

يبدو أن المصنف قد قصد (بالمصدر) المفعول المطلق بدليل اشتراط النصب في التعريف، وقد ظهر ذلك جليا من الأمثلة التي ساقها، وقد تبعه في ذلك الشارح، إضافة إلى أن الكوفيين من عاداتهم أنهم يذكرون مصطلح المصدر ويقصدون به المفعول المطلق (الكفراوي، ٢٠٠١، ٢٥٢).

١٨- تبع الشارح المصنف في استعمال مصطلح الألف واللام دلالة على ال التعريف، جاء في الفتوحات: " وَدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ: الرَّجُلِ وَالْغُلَامِ فَهُمَا اسْمَانِ لِدُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِمَا" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢)، وهو رأي مرجوح صرح بذلك ابن هشام والسيوطي وغيرهما، يقول ابن هشام: "أل: وهذه العبارة أولى من عبارة من يقول "الألف واللام"؛ لأنه لا يقال في هل: الهاء واللام، ولا في بل: الباء واللام" (الكفراوي، ٢٠٠١، ٣٧).

ويقول ابن عقيل: "استعمل المصنف (أي: ابن مالك) أل مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين وهو الخليل.(ابن عقيل، ٢٠٠٠، ٢٦/١).

أما الكفراوي وهو من شراح الأجرومية فقال: "ولو عبر بأل بدل الألف واللام لكان أولى؛ لأن القاعدة أن الكلمة إن كان وضعها على حرف واحد كالباء يعبر عنها باسمها فيقال: الباء وإن كان وضعها على كلمتين فيعبر عنها بلفظها؛ كأل وهل وبل" (الكفراوي، ٢٠٠١، ٢٠).

١٩- خالف الشارح المصنف في إعراب (غير وسوى) في الاستثناء التام المنفي نحو قولهم: ما قام القوم غير زيد، فأعربها المصنف على البدل أو الاستثناء في حين أعربها الشارح على البدل أو الحال، جاء في الفتوحات النحوية: "والمُسْتَنْتَنَى بِغَيْرٍ، وَسَوَىٍّ، وَسَوَىٍّ بِالضَّمِّ وَسَوَاءٍ بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ مَمْدُودًا مَجْرُورٌ لَا غَيْرُ، لِأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَ مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ، وَإِعْرَابُ الْأَوَّلِ: قَامَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْقَوْمُ: فَاعِلٌ مَرْفُوعٌ، وَغَيْرٌ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ؛ وَهُوَ مُضَافٌ وَ"زَيْدٍ": مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ وَعَلَامَةٌ جَرَّهُ كَسْرُ آخِرِهِ، وَإِعْرَابُ الثَّانِي، مَا: نَافِيَةٌ، وَقَامَ: فِعْلٌ مَاضٍ، وَالْقَوْمُ: فَاعِلٌ، وَغَيْرٌ: بِالنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ، وَبِالرَّفْعِ: بَدَلٌ مِنَ الْقَوْمِ، وَهُوَ مُضَافٌ وَ"زَيْدٍ": مُضَافٌ إِلَيْهِ" (الفارسي، ١٨٦٣، ٢٩).

وإعراب المستثنى حالا قول قديم ذهب إليه الفارسي واختاره ابن مالك، جاء في مغني اللبيب: "وانتصاب (غير) في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك، وعلى التشبيهية بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش" (ابن هشام، ١٩٩٧، ٢٦٧/١).

جدول يبين تنوع اختيارات الشارح

العدد	الموضوع	المصنف	البصريون	الكوفيون	الجمهور	الشارح
١	مصطلح الخفض_ الجر	الخفض	جر	خفض		أخذ بالمصطلحين
٢	متعلق الطرف والجار والمجرور	-	كائن أو استقر	لا يوجد تقدير		تبنى الرأي البصري.
٣	الإعراب حركة وحرف أم حركة ونياحة عن الحركة؟	الإعراب حركة وحرف	الإعراب حركة ونياحة الحركة	الإعراب حركة وحرف		لم يصرّح.
٤	إعراب الفعل الماضي	مبني على الفتح الظاهر أو المقدر في جميع الحالات			مبني على الفتح الظاهر أو المقدر في جميع الحالات.	مذهب الجمهور والمصنف.
٥	فعل الأمر معرب أم مبني؟	فعل الأمر مجزوم صورة	فعل الأمر مبني	فعل الأمر معرب.		مذهب البصريين.
٦	المضارع مرفوع دائماً أم له حالات بناء؟	المضارع مرفوع دائماً			المضارع مرفوع إلا إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة أو نون الإناث.	مذهب البصريين.

٧	عدد نواصب الفعل المضارع	عشرة	أربعة	عشرة	مذهب البصريين.
٨	اختار رأي البصريين في إعراب قوله تعالى: " وما كان الله ليعذبهم".	الخبر متعلق بمحذوف وهو الإرادة.	الخبر هو ليعذبهم، متصل باللام.		مذهب البصريين
٩	حكم إذما: حرف أم اسم؟				مذهب الجمهور
١٠	حكم المجازاة بكيفما.	لا يجازى	يجازى		المذهب الكوفي والمصنف.
١١	حكم جزم إذا في الضرورة.	في الضرورة فقط			مذهب الجمهور والمصنف.
١٢	عدد المرفوعات.			سبعة	المصنف
١٣	عدد المنصوبات			لم يذكر إلا ١٤	لم يذكر إلا ١٤
١٤	تعدي سمع إلى اثنين	لا تتعدى إلى مفعولين.		تتعدى إلى مفعولين	مذهب الجمهور.
١٥	حكم إما عاطفة أم حرف تخيير؟			عاطفة	تبع لرأي بعض العلماء.
١٦	حكم تنكير النكرة	لا تؤكد	تؤكد		مذهب المصنف والبصريين.
١٧	تسمية المفعول	استعمل	استعمل المصدر	استعمل	مذهب المصنف

المطلق المصدر	باسم المصدر	بديلا من المفعول المطلق	مصدرا والمفعول المطلق مفعولا مطلقا	المصدر بديلا من المفعول المطلق	المطلق بديلا من المفعول المطلق	المطلق بديلا من المفعول المطلق
١٨	مصطلح أل	استعمال مصطلح الألف واللام دلالة على أل التعريف	استعمال مصطلح الألف واللام دلالة على أل التعريف	استعمال مصطلح الألف واللام دلالة على أل التعريف	استعمال مصطلح أل. مصطلح الألف واللام دلالة على أل التعريف	رأي المصنف استعمال مصطلح الألف واللام دلالة على أل التعريف
١٩	الاستثناء بغير وسوى في التام المنفي	على البديل أو الاستثناء	على البديل أو الاستثناء	على البديل أو الاستثناء	على البديل أو الاستثناء	على البديل أو الحال

#### الخاتمة:

شارح الأجرومية هو محمد صالح بن محمد بن علي بن عبد الغفور الفارسي الشافعي العماني، ولد بالبصرة، ثم رجع إلى "رَمْكَان" من "جزيرة القسم"، في بلاد فارس، وقد أخذ العلم في بداية مسيرته من والده الشيخ محمد بن علي الفارسي الذي كان مدرسا في إحدى المدارس الشافعية بالبصرة، ثم درس على يد مشايخ عصره في جزيرة القسم، ثم ارتحل إلى مكة المكرمة، ثم توجه إلى القاهرة عام (١٢٦٩هـ - ١٨٥٣م) وتعلم على أيدي شيوخ الأزهر.

وقد قصد محمد صالح بعد دراسته بمصر أرض عمان، فأهلته مكنته العلمية من تقلد مشيخة المدرسة الشافعية الأولى بـ(مغب) في مسقط، عام (١٢٧٣هـ - ١٨٥٧م) فقصده طلبة العلم من بقاع شتى، وللشيخ محمد

صالح آثار علمية، وهي: كتاب **الفتوحات النحوية** شرح متن الأجرومية، وحاشية على الرسالة السمرقندية في الاستعارات لأبي القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي توفي عام (١٣٠٤هـ - ١٨٨٦م)، وفتاوى متنوعة. وقد ظهر من خلال كتاب شرح الأجرومية أن محمد صالح الفارسي له باع كبير في علوم العربية لا سيما النحو، وله ترجيحات واختيارات متنوعة ومتباينة، فلم يكتف بالشرح والإعراب وضرب الأمثلة، وذكر القواعد، واختلافات العلماء، بل كانت لديه اختيارات وترجيحات.

#### نتائج البحث:

-لم يلتزم محمد صالح بأقوال المصنف بل خالفه، ووافق في أحايين أخر.  
-تنوعت اختيارات الشارح وترجيحاته من المصنف والجمهور والمذهب البصري أو الكوفي.  
-بدا من خلال الفتوحات النحوية أن الشارح بصري النزعة مخالفاً بذلك المصنف الذي غلبت عليه الصبغة الكوفية.

#### التوصيات:

-ينبغي دراسة آثار العلماء، وتفنيد أقوالهم ومقارنتها بمن سبقهم للاطلاع على تطور اللغة والتغير الحاصل في الأقوال.  
- إشاعة فقه الاختلاف، وإثارة المسائل بين الطلاب خاصة؛ ليعلموا أن ما قيل ليس قرآناً لا يمكن نقضه أو تجاوزه أو الإتيان بأفضل منه.

#### المصادر والمراجع:

-ابن أجيروم، عبدالله بن محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، متن الأجرومية، بيت الأفكار الدولية، لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.

- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، شرح ابن عقيل، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (دط)، ٢٠٠٠م.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: أحمد السيد أحمد علي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط).
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: تحقيق: هادي حسن حمودي، ط٢، دار الكتاب العربي، (د.ط)، ١٩٩٤م.
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب، دار الطلائع للنشر، مصر، (د.ط)، ٢٠٠٤م.
- ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: تحقيق: الفخوري، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٩٧م.
- أبو الريس، عبد الحميد بن خالد بن سرحان، الوافي في شرح وبيان معاني متن الآجرومية في علم العربية، دار غراس، ط١، ٢٠٠٣م.
- أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، ط٦، ١٩٩٦م.
- أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر بيروت/ لبنان، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- الأصمعي، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيْب بن عبد المملك (ت٢١٦هـ)، الأصمعيات، تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، دار المعارف، القاهرة، ط٥، (د.ت).
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
- الأهدل، عبد الرحمن بن عبد الرحمن شميلة، التسهيلات النحوية شرح متن الآجرومية، دار طيبة، ط١، ٢٠٠٩م.

- الحسني، أبو العباس أحمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ)، الفتوحات القدوسية في شرح المقدمة الآجرومية: تحقيق: عبد السلام العمراني الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
- الحفظي، حسن بن محمد، الأقوال الوفية في شرح الآجرومية: مكتبة الرشد، ط٢؛ ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م
- علوش، أبو بكر ماهر بن عبد الوهاب، الدرر السنوية في دراسة المقدمة الآجرومية، [http://www.daraleman.org/forum/forum\\_posts.asp](http://www.daraleman.org/forum/forum_posts.asp)
- الرضي: شرح الكافية الشافية، تحقيقه وقدم له: عبدالمنعم أحمد هريري، دار المأمون للتراث، (د.ط).
- الزركلي، خير الدين، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، (د.ت).
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الخراط، أحمد محمد، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٧م.
- السامرائي، إبراهيم: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، (د.ط)، ١٩٨٧م.
- السامرائي، صالح فاضل: معاني النحو، ط٤، دار الفكر، الأردن، (د.ط)، ٢٠٠٩م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت).
- الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت/ لبنان، (د.ط)، ٢٠٠٣م.
- الفارسي، حبيب بن يوسف (١٢٧٦/١٣٢٩هـ)، كتاب فتح الأبواب إلى سَلَم الإعراب، دراسة وتحقيق: بلحاف؛ عامر فائل محمد، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، ط١، ٢٠٠٩م.
- الفارسي، محمد صالح: الفتوحات النحوية شرح متن الآجرومية، تحقيق: البلوشي، إبراهيم بن حسن، العويثاني، هادي بن صالح، مكتبة الوراق العمانية، سلطنة عمان، ط١، ٢٠١٨.
- الفاكهي، جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد (ت ٩٧٢هـ)، الفواكه الجنية على متممة الجرومية، تحقيق: د. عماد علوان حسين العبادي، دار الصميعي، السعودية، ط١، ٢٠٠٨م.
- الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ): معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٨٣م.
- القطفي، علي بن يوسف: أنباء الرواة على أنباه النحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م.

- الكفراوي: شرح العلامة الكفراوي، دار الفكر، المغرب، (د.ط)، ٢٠٠١م.
- المفضل الضبي (ت١٧٨هـ): المفضليات: تحقيق: عبد السلام هارون وآخرون، ط٧، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ)، إعراب القرآن: تحقيق: الشيخ خالد العلي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠٦م.
- سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار النشر: دار الجيل - بيروت، (د.ط).
- عباس حسن: النحو الوافي، أوند دانس، ط١، ٢٠٠٤م.
- علي بن إبراهيم، بهجة الناظرين في تراجم فقهاء صحار المتأخرين، تعليق: عبدالله بن القاسم، دار أروقة، الأردن، ط٢، ٢٠١٥م.
- محمد بن محمد الرعيني الشهير بالحطاب، متممة الأجرومية، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٩٠م.

#### المخطوطات:

- الفَارِسِي، مُحَمَّدٌ صَالِحُ بْنُ الشَّيْخِ عَلِيِّ: الْفُتُوْحَاتُ النَّحْوِيَّةُ شَرْحُ مَثْنِ الْأَجْرُومِيَّةِ، وزارة التراث والثقافة، رقم المخطوط: (٣٧٢٦)، الناسخ: حسين محمد بن عبدالله أحمد الرمكاني، عام ١٢٨٠.
- الفارسي محمد صالح، الْفُتُوْحَاتُ النَّحْوِيَّةُ، حزانة خاصة، سلطنة عمان، الناسخ: عيسى بن عبد الله بن عيسى بن سعيد بن بشير البشري، عام ١٣٢٣هـ.

#### الاتصالات والمراسلات:

- اتصال مع الشيخ المعيني، علي بن إبراهيم، تأريخ ٢-٢-٢٠١٨.
- اتصال هاتفي مع الشيخ المعيني، علي بن إبراهيم، يوم ٢٨، ١٢، ٢٠١٧م.